

Distr.
GENERAL

S/1997/244
24 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٨٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي مدد المجلس به ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧. وفي معرض ذلك، اعتبر المجلس أنه إذا أفاد الأمين العام، بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، بأن البعثة يمكن أن تقدم مساهمة إضافية في تحقيق الأهداف المبينة في القرار، كان بالإمكان تمديد ولايتها مرة أخرى، بعد استعراض يجريه المجلس، للمرة الأخيرة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفضلاً عن ذلك، طلب المجلس أن يقدم إليه تقرير، في موعد غايته ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، عن تنفيذ القرار، يتضمن توصيات بشأن إجراء مزيد من التخفيضات في قوام البعثة، وبشأن طبيعة الوجود الدولي اللاحق في هايتي. وفي التوصيات الواردة في هذا التقرير، روعيت مشاورات ممثلي الخاص مع حكومة هايتي، وآراء ممثلي أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، فضلاً عن الآراء التي أعرب عنها خلال اجتماع ثلاثي عقد في بور - أو - برانس يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٧.

ثانياً - الحالة السياسية والأمنية

٢ - منذ تقرير سلفي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1)، استمرت أعمال العنف والاضطرابات، التي أذكى نارها استمرار ارتفاع نسبة البطالة، وتزايد تكاليف المعيشة، ونفاد الصبر على بطء إيقاع التغييرات، ومحاولات قطاعات معينة الاستفادة سياسياً من تزايد خيبة أمل الجماهير وسخطها. وعلى الرغم مما أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية من تقدم مطرد، وإن كان متواضعاً، فإن التقارير الأخيرة تشير إلى تزايد الجرائم العادية، ولا سيما في بور - أو - برانس، حيث لقي الكثيرون مصرعهم خلال الأسابيع القليلة الماضية، ومن بينهم ثلاثة من ضباط الشرطة. ومنذ انتشار الشرطة الوطنية الهايتية في حزيران/يونيه ١٩٩٥، لقي ١٦ ضابطاً حتفهم. وفي شهر شباط/فبراير الماضي، تسببت حرب العصابات في حي "سيتي سولي" (مدينة الشمس) في مقتل ١٠ أشخاص. وقد هدأت الحالة هناك الآن بعد اعتقال عدد كبير من زعماء العصابات. ومن جهة أخرى، تزايدت أنشطة الاتجار بالمخدرات وغيرها من السلع المهربة عبر حدود هايتي غير المنيعة وسواحلها غير المحمية. ووقعت هذه الأحداث في جميع أنحاء البلد. وما فتئ أبناء هايتي يعربون عن سخطهم عليها بالاحتجاجات التلقائية التي أحيانا ما اتخذت شكل اقتحام مكتب انتخابي محلي، أو إضرام النيران في مخفر للشرطة، أو إقامة متاريس احتجاجاً على سوء حالة الطرق.

٣ - وتسببت آخر موجة من أعمال العنف في وقوع ضحايا فاق عددهم ما حصده الأحداث التي أثارت قلقاً بالغاً خلال صيف عام ١٩٩٦. فقد أفادت التقارير أن بعض من يشتبه في قيامهم بتمويل تلك الأحداث العام الماضي والاشتراك فيها مستمرون في أنشطتهم وأنهم يحصلون على الأسلحة والأموال اللازمة لتنفيذ أعمال زعزعة الاستقرار. غير أنهم لا يعتبرون مصدر تهديد خطير للدولة، وذلك بفضل انعدام تأييد الجماهير لهم. ولا يزال من الصعب تنفيذ عملية إعادة إدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية.

٤ - أما عمليات الإعادة القسرية للهايتيين، ممن لا يحملون وثائق إثبات هوية، من الجمهورية الدومينيكية إلى وطنهم، فتعتبر مصدر توتر يمكن أن يؤثر سلباً على الحالة الأمنية العامة. وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، توصل رئيسا البلدين المجاورين إلى تفاهم ينص على وقف عملية الإعادة إلى الوطن ريثما يتسنى رصدها من قبل منظمة دولية يتفق عليها الطرفان. وبعد تقديم طلب رسمي من حكومة هايتي، تعتزم الأمم المتحدة مساعدة الحكومتين في تحديد منظمة دولية تكون قادرة على توفير المساعدة اللازمة لهما. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن الحالة لا تزال غير مستقرة، كما أن أعمال العنف ترتكب ضد رجال شرطة الحدود والمواطنين الدومينيكيين المقيمين في هايتي.

٥ - كذلك، ازدادت حدة التوتر نتيجة للعملية الانتخابية الجارية، التي تكاد جميع أحزاب المعارضة تقاطعها، والتي تؤلب كلا من حزبي حركة "لافالاس" الرئيسيين على الآخر. وفي هذا الصدد، فإن انتخابات ثلث مجلس الشيوخ، وكذلك الانتخابات التي ستجرى لملء مقعدين في مجلس النواب و ٦٩٧ مقعداً في المجالس المحلية، من المقرر إجراؤها في ٦ نيسان/أبريل و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. أما الأعمال التحضيرية للانتخابات، التي كان من المقرر أصلاً أن تبدأ في أواخر عام ١٩٩٦، فما زالت متباطئة بسبب الانقسامات داخل حركة "لافالاس" الحاكمة، وكذلك بسبب المشاكل الفنية التي تهدد بإفساد عملية الاقتراع ذاتها. ذلك أن الكثير من المجالس الانتخابية في النواحي والمحافظات قد تعرقل سير عملها العادي بسبب تشكيك الجماهير في تشكيلها ونزاهتها. وبالتالي، فإن السخط على الانتخابات - الذي يضاعفه عدم كفاية التثقيف الجماهيري - يمكن أن ينعكس في انخفاض عدد المشتركين فيها. كذلك، فإن أعمال العنف يمكن أن تزداد قبل أيام الاقتراع وبعدها، كما حدث من قبل في ظروف مماثلة.

ثالثاً - نشر وعمليات بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي

٦ - ذكر آنفاً أن مجلس الأمن كان قد قرر، في قراره ١٠٨٦ (١٩٩٦)، أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بقوام مأذون به يبلغ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٥٠٠ جندي. وفضلاً عن هذا القوام المأذون به، يشتمل العنصر العسكري للبعثة على ٨٠٠ فرد إضافي بتمويل من تبرعات مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (انظر المرفق). وانخفض قوام عنصر الشرطة المدنية بمفادرة ضباط جيبوتي والاتحاد الروسي وبعد تخفيض مشاركة فرنسا. وتم تعويض هذا الانخفاض، نوعاً ما، بوصول عدد إضافي من ضباط الشرطة الناطقين بالكرييولية من الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - وما زال العنصر العسكري للبعثة منتشرا في بور - أو - برانس وحدها، حيث يقوم بدوريات فيها على مدار الساعة. كما أنه يقوم بدوريات جوية وبرية منتظمة في جميع أنحاء البلد لدعم عنصر الشرطة المدنية والشرطة الوطنية الهايتية، وكذلك لردع أعمال زعزعة الاستقرار المحتملة. وقام مهندسو البعثة بتجديد ٥ مخافر للشرطة الوطنية الهايتية، كما أن من المقرر أن يقوموا بتجديد ١٠ مخافر أخرى بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧. فضلا عن ذلك، فإنهم يقومون بتحسينات لمطار بور - أو - برانس وإعادة رصف الطرق. وعلاوة على ذلك، استخدم صندوق التبرعات، المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥)، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لتمويل ترميم ٢٠ مخفر شرطة، كما تم وضع خطط لترميم ١٢ مخفرا إضافيا.

٨ - وواصل أفراد الشرطة المدنية بالبعثة تدريب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية في مجال أعمالهم اليومية، بما فيها حفظ النظام في المجتمعات المحلية، مع تدريبهم أكاديميا في أكاديمية الشرطة ومراكز الشرطة، ومع توفير المساعدة الاستشارية الفنية لقادة الشرطة الوطنية الهايتية على صعيدي العاصمة والمحافظات. وتقوم وحدة التدريب المركزية للبعثة بإعداد مخططات تمهيدية لدورات دراسية تركز على أساليب التحقيق والأساليب الإجرائية، وذلك لاستخدامها من قبل أفراد الشرطة المدنية في جميع أنحاء هايتي (برنامج التدريب المستمر). ومن المؤسف أن كثيرا من رجال الشرطة الوطنية الهايتية لا يستفيدون تماما من هذه المناهج الدراسية. وعلاوة على ذلك، يقوم أفراد الشرطة المدنية بالبعثة بمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إعداد فرق خاصة للسيطرة على الجماهير، وذلك في مدن كاب هايسيان وغونايف وسان مارك، وهي مدن رئيسية في المحافظات. كما أنهم ساعدوا في وضع خطة لإعادة نشر القوة، استنادا الى البيانات الحالية المتعلقة بالكثافة السكانية وأنماط السلوك الإجرامي، وكذلك في إنشاء ٩ مراكز قيادة (مراكز الاستعلامات والعمليات) في المحافظات، الى جانب المركز الرئيسي بالمقر. وجميع هذه المراكز تعمل حاليا بكامل طاقتها. وقد تسرت بعض هذه الخطوات بفضل الاجتماعات الشهرية التي يعقدها الرئيس رينيه بريفال بحضور ممثلي البعثة والجهات المانحة الثنائية لاستعراض التقدم المحرز في تدعيم الشرطة الوطنية الهايتية. وما زال وجود عنصر الشرطة المدنية يعوض عن الحلقات المفقودة في سلسلة قيادة الشرطة الوطنية الهايتية، كما أن شبكة الاتصال والنقل الخاصة به تساند الشبكة الخاصة بالشرطة الوطنية الهايتية.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

٩ - في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، انتهى كل من عنصر الشرطة المدنية بالبعثة والبعثة المدنية الدولية المشتركة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في هايتي من دراسة شاملة ثانية عن نظام العدالة الجنائية في هايتي، انصب الاهتمام فيها على أداء ثلاث مؤسسات، هي الشرطة والمحاكم والسجون، وكذلك على التعاون فيما بينها. وكشفت الدراسة عن أن الشرطة الوطنية الهايتية قد أحرزت تقدما كبيرا على مر الأشهر الستة الماضية، كما يتبين من الأداء المهني للقوة خلال المهرجانات التي أقيمت مؤخرا. فقد أحرز تقدم في إنشاء سلسلة القيادة. وهناك مديرون لإدارات الشرطة الفرعية في المحافظات التسع، كما أن كلا من مخافر الشرطة الرئيسية يرأسه حاليا عميد شرطة. وأصبحت المرتبات تدفع بصورة أكثر انتظاما.

وتلقى عدد كبير من مخافر الشرطة المعدات الأساسية، كما أقيمت اتصالات لاسلكية بين مزار الإدارات الفرعية ومقر الشرطة الوطنية الهايتية في بور - أو - برايس. كما تحسن التعاون مع الجهاز القضائي. إلا أنه لا يزال هناك عدد من المجالات الحافلة بالمشاكل. ذلك أن بعض مديري الإدارات الفرعية وعمداء الشرطة تنقصهم الخبرة الأساسية. ولم يتم نشر سوى ٧٩ عميد شرطة (من أصل ١٥٠ لازمين) و ٨٩ ضابطاً من المستوى الأوسط، ممن يعرفون بـ "المفتشين"، (من أصل ٢٠٠ لازمين). كما أن شكايات المرتبات تصدر أحياناً في موعد متأخر. والكثير من مخافر الشرطة تفتقر إما إلى المعدات أو الأثاث أو الكهرباء أو المياه. كما أن الاتصالات ببعض نقاط الشرطة الصغرى، المعروفة بـ "مراكز الشرطة الفرعية"، لا تزال غير كافية.

١٠ - ومن دواعي القلق الأخرى وجود قوات الأمن الملحقة بالبلديات، والتي قام بعضها بأعمال اللصوصية وانحل إلى فصائل متحاربة. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أصدرت الحكومة بياناً ينص على أن الشرطة الوطنية الهايتية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن القانون والنظام في هايتي، وأنه لن يسمح بوجود أي "قوات موازية". ورغم أن البيان يؤكد التزام الحكومة بتركيز كافة اختصاصات الأمن العام في يد الشرطة الوطنية الهايتية، فإن حل هذه القوات - الذي سيعزز سيادة القانون في هايتي - لم يتحقق بعد. وأفادت التقارير بأن بعض قوات الأمن بالبلديات لا تزال تمارس عملها، كما تولت مجموعات أخرى، في أماكن أخرى، اختصاصات حفظ النظام خارج سلسلة قيادة الشرطة الوطنية الهايتية. ورداً على تزايد القلق من الجرائم، انتشرت شركات الأمن الخاصة، حيث تضيد التقارير بأنها توظف لديها ما مجموعه حوالي ٠٠٠ ضابطاً أمن. غير أن هذه الشركات، التي لا تخضع لضوابط في معظم الحالات، تشكل تهديداً محتملاً يستحق الانتباه.

١١ - وتستحق بعض الجوانب الإيجابية لعمل الشرطة الوطنية الهايتية أن تذكر. ومفهوم حفظ النظام في المجتمعات المحلية، الذي يقوم على التعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي ويجري إعماله في كافة أنحاء البلد، قد حسن، بدرجة ملحوظة، صورة الشرطة الوطنية الهايتية ومقدرتها على خدمة السكان. وبالإضافة لذلك، يتخذ المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية خطوات لتزويد ضباط الشرطة على جميع المستويات بالتدريب اللازم. وعرضت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي تدريب مدرّبين هايتيين استعداداً لانسحاب البعثة. ومما يذكر أنه رغم أن أعضاء الشرطة الوطنية الهايتية يتلقون، في كثير من الأحيان، قدراً من التدريب التكميلي بعد الدورة الأساسية التي تستغرق أربعة أشهر، فإن معظمهم بحاجة إلى تعليم إضافي، خاصة بالنظر إلى افتقار القوة إلى المحترفين ذوي الخبرة الذين يمكنهم أن يعلموا الشباب المجندين.

١٢ - وعلاوة على ذلك، أحرز مكتب المفتش العام، بدعم من عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، تقدماً هاماً في كفالة الامتثال للمعايير المهنية والأخلاقية الأساسية. وقد واصل المكتب إجراء تحقيقاته في الاعتداءات التي ارتكبها رجال الشرطة الوطنية الهايتية وإعلان نتائج تلك التحقيقات على الملأ، مما زاد من انضباط القوة وثقة الجمهور فيها. وتم حتى الآن فصل ٧٧ فرداً لارتكابهم مخالفات مختلفة، من بينهم ١١ من كبار الضباط (عمداء شرطة). وينتظر أن تتم عمليات فصل أخرى، بعد أن أبدى المدير العام نيته على تخليص القوة من جميع الضالعين في سلوك غير لائق أو الذين يرفضون أسلوب

الشرطة الوطنية الهايتية في تحقيق الأمن العام. ويشهد الرد القوي القائم على المبدأ من قيادة الشرطة الوطنية الهايتية، والصرامة التي أدى بها مكتب المفتش العام مهامه، على التزام الحكومة بالتخلص من سياسات الأمن العام التي كانت متبعة في الماضي. ويجب أن تكون الخطوة الضرورية التالية هي الإحالة المنتظمة للحالات التي يرتكب فيها أعضاء الشرطة الوطنية الهايتية أعمالاً يعاقب عليها القانون إلى المحاكم. ولم يتم بعد كذلك إنشاء نظام تأديبي واضح وتعيين مجلس تأديبي، وفق ما دعت إليه اللائحة الداخلية للشرطة الوطنية الهايتية.

١٣ - ورغم ما تقدم، ما زالت هناك بعض الثغرات. فباستثناء الفرقة الجنائية الصغيرة التي أنشئت للتحقيق في الجرائم ذات الطابع السياسي، ليس لدى الشرطة الوطنية الهايتية عنصر تحقيق جنائي. وتفتقر وحدة الشرطة القضائية، المكلفة بالعمل الوثيق مع قاضي تحقيقات وفق نظام القانون المدني الهايتي إلى القيادة؛ كما أنها لا تقوم بأي دور. وما زالت معظم جوانب عمل قوة الشرطة تعاني من عدم كفاية النظم وإجراءات العمل القياسية. وقد لوحظ تحسن ضئيل في قدرة القوة على تخزين المعلومات واسترجاعها أو رصد تطورها والتخطيط له.

١٤ - ويذكر أعضاء المجلس أن ممثلي الخاص قد بادر، بناءً على طلب الحكومة، بإنشاء برنامج للمساعدة التقنية مصمم لتزويد الشرطة الوطنية الهايتية بالخبرة الفنية للاضطلاع ببناء المؤسسات وكفالة الاستمرارية اللازمة لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي عقب رحيل البعثة (انظر S/1996/813/Add.1، الفقرة ١٢). وفي إطار ذلك البرنامج، الذي يهدف إلى تجنيد حوالي ٥٠ مستشاراً، تم تجنيد أربعة مستشارين، وينتظر أن يصل عدد كبير آخر منهم إلى مواقعهم عما قريب ليعملوا مع المدير العام ومع مديري الإدارات التسعة.

خامساً - النظام القضائي ونظام العقوبات

١٥ - منذ تقديم سلفي لتقريره الأخير، كان التقدم بطيئاً تجاه صوغ خطة شاملة لإصلاح النظام القضائي. وبينما لا يزال مشروع القانون المتعلق بالإصلاح القضائي قيد النظر في البرلمان، عينت لجنة لتقود عملية الإصلاح، ووفر لها الاتحاد الأوروبي تمويلاً يكفي ثلاث سنوات. وهي ستتناول جميع جوانب الإصلاح، بما في ذلك إعادة الهيكلة الأساسية لوزارة العدل، وفق ما أوصت به دراسة تشخيصية انتهت منها كندا مؤخراً. وثمة تطور إيجابي آخر هو إنشاء الوحدة الجنائية الوطنية لنظر أشد حالات انتهاك حقوق الإنسان، مثل مذبحه رابوتو التي وقعت أثناء حكم نظام الوضع القائم. ولدى المانحين، خاصة كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، برامج هامة لتقديم المعونة، ولكن ضعف الهيكل والقيادة في جميع قطاع القضاء بأسره قد عرقل الاستفادة السليمة من هذا الدعم.

١٦ - وحالياً، لا يزال النظام القضائي غير قادر إلى حد كبير على التحقيق في الجرائم المزعومة أو محاكمة الجناة حسب أصول المهنة. ومن بين جميع المسجونين، هناك حوالي ٨٠ في المائة في الاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد قامت لجنة استشارية، أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لعلاج حالات التأخير

في القضاء الجنائي، باستعراض عدد من الأفعال الإجرامية الصغيرة وقدمت تقريرها وتوصياتها في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومع ذلك، ظلت حالات أخرى دون حراك، من بينها حالات ٣١ شخصا اتهموا بتهديد الأمن العام وما زالوا في الاحتجاز السابق للمحاكمة بعد مضي ما يتراوح بين ستة وثمانية أشهر من إلقاء القبض عليهم. ومع تحول الشرطة الوطنية الهايتية إلى جهاز أكثر نشاطا وكفاءة، سيتسبب عدم كفاءة المحاكم، على نحو متزايد، في إشاعة الخلل في إقامة العدل. وربما يواصل السكان - بعد أن خاب أملهم في مطالبتهم بالعدالة - اللجوء إلى إقامة العدل بالاقتصاص للنفس، وهي ممارسة لم تستطع السلطات، إلى حد بعيد، أن تكبحها.

١٧ - والتقدم المحرز في نظام السجون متفاوت. وقد وضعت آليات للتسجيل في جميع السجون في كافة أنحاء البلد، وينتظر أن توزع سجلات الأشخاص المتحفظ عليهم لدى الشرطة على مراكز الشرطة في وقت قريب. وتحسنت فرص الحصول على الرعاية الطبية والمياه والمرافق الصحية. وتم تدريب ثلثي حراس السجون، وسينتهي الباقيون، وعددهم ١٣٠ حارسا، من دورة تدريبهم في منتصف عام ١٩٩٧. وبدأ تدريب المدربين. غير أن هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالوضع القانوني والقيادة ما زالت تحدد بإدارة السجون الوطنية المسؤولة عن نظام السجون. وهناك نقص في حراس السجون، خاصة بالنظر إلى استمرار اكتظاظ السجون. وبينما سيجري تجديد السجن الوطني في بور - أو - برانس بمساعدة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنهاية عام ١٩٩٧، ما زالت معظم السجون في المحافظات غير ملائمة. ومن الواضح أن ستكون هناك حاجة للمساعدة الدولية لعدة سنوات قادمة.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

١٨ - كانت النتائج الاقتصادية في عام ١٩٩٦ مخيبة للآمال. وقد سجلت تأخيرات في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية التي اشترطها تحرير جزء كبير من الأموال الدولية. ولهذا السبب، ونظرا لنقص الاستثمارات الخاصة، نزل معدل النمو إلى أقل من ٣ في المائة في حين ازداد عدد السكان بنسبة تقارب ٢ في المائة. ولم تتحقق الزيادة في سرعة معدل النمو الاقتصادي التي كانت متوقعة في الربع الأول من عام ١٩٩٧. وأدى عدم البدء في مشاريع الهياكل الأساسية، إلى جانب استمرار تردد المستثمرين من القطاع الخاص، إلى اقتصاد بطيء النمو يكاد يكون راكدا. ورغم أنه لا تتوفر احصاءات ثابتة، فقد ظلت البطالة مرتفعة كما أن الأمل ضعيف في حدوث تحسن في المستقبل القريب. ويشكل ركود مستوى الدخل، وتفشي البطالة، والمعدل السنوي للتضخم الذي يقارب ١٧ في المائة عوامل تدفع على الشعور بالاحباط والاستياء.

١٩ - وكما أبلغ سلفي مجلس الأمن بذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1، الفقرة ١٥)، فقد اعتمد البرلمان تشريعات أساسية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تسمح بالتحويل الجزئي لتسع من مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص أو بتحديثها. وتم بعد ذلك تعيين لجنة وبدأت تمهد السبيل للشروع في العملية واجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص. بيد أنه بعد خمسة أشهر من السنة المالية الجديدة، ما زال

البرلمان يناقش الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، وهذا تأخير يؤثر تأثيراً سلبياً على الإدارة العامة وعلى الاقتصاد ككل.

٢٠ - وما زال تنفيذ المشاريع ومتابعتها يمثلان مشكلة رئيسية. إذ تظل الأموال المعتمدة أحياناً غير مستخدمة ولا يجري الوفاء بالحاجات الاجتماعية الملحة. والعديد من مشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلًا كاملاً لم يبدأ حتى الآن، مما يقوي الإحساس لدى العديد بأن انتقال البلد إلى الديمقراطية لا يدر منافع. وتقوم أفرقة عاملة للمانحين والمسؤولين الوزاريين باستعراض مقترحات المشاريع وتتبع تنفيذ المشاريع من أجل التعرف على العقبات والتغلب عليها. وتساعد في هذا الجهد قاعدة بيانات للمشاريع، حسب القطاعات، يستكملها بانتظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الصعيد الإقليمي، بدأت مبادرات محددة الهدف لتعجيل تنفيذ المشاريع استجابة لفضاعة الأحوال المعيشية وللمشاغل الاجتماعية الملحة في العديد من العواصم الإقليمية. وتجتمع الأفرقة العاملة للمسؤولين الحكوميين والمانحين والسلطات المحلية وزعماء المجتمع المحلي في كاب هايسيان وغونايف لاستعراض المشاريع المقررة واستكشاف أولويات المجتمعات المحلية. ورغم هذا توجد حاجة ماسة إلى اعتماد نهج أكثر منهجية إزاء توسيع قدرة هايتي على الاستيعاب.

٢١ - وما زالت المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ملتزمة بتوفير تدفقات كبيرة نسبياً من الموارد للبلد في السنوات القليلة القادمة. وقد أبدى الجهاز التنفيذي الإرادة السياسية اللازمة لزيادة سرعة الإصلاحات، وتعجيل موافقة البرلمان على الميزانية وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة المقررة منذ فترة طويلة. ولن يسفر القيام المبكر باستثمارات عامة أساسية عن الزيادة في مجموع الطلب والعمالة والدخول فحسب بل أيضاً عن انتعاش الاستثمارات الخاصة - التي تعد عاملاً أساسياً لتحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاعتماد على الذات ويكون أكثر استدامة ولتحسين الأمن على نحو هام.

٢٢ - وقد جمعت حلقتان دراسيتان بين هايتيين من مختلف المهن والاتجاهات بهدف التحضير لصياغة توافق عام في الآراء حول نوع المجتمع المتوخى لعام ٢٠١٢. وتستهدف العملية التي ترعاها منظمتان هايتيتان غير حكومتين، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنتاج وثيقة تستخدم كمخطط تفصيلي للهايتيين من أجل إعادة بناء بلدهم خلال الـ ١٥ سنة المقبلة، وهذا جهد سيظلون محتاجين فيه لمساعدة المجتمع الدولي.

سابعا - الجوانب المالية

٢٣ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفي مقررها ٤٥٩/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مبلغاً إجماليه ١٠٥ ٠٠٠ دولار للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لاستبقاء البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ويعتمد استقطاع المبلغ المرصود الذي اجماليه ٨٠٠ ٥٦٦ ٤ دولار في الشهر على قرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧. وقد أشرت في تقرير المتعلق بتمويل البعثة المعروض حاليا على الجمعية العامة (A/51/825)، إلى أن مجموع تكلفة استبقاء البعثة خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ ولتصفية البعثة فيما بعد سيبليغ إجماليه ٥٣٠ ٠٠٠ ١٤ دولار.

٢٤ - وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة، في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، ما قدره ٩٣٧ ٦٢٨ ٣٠ دولارا. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٨ بليون دولار.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٢٥ - أشار سلفي، في تقريره المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/813، الفقرة ٥٤)، إلى أن مجلس الأمن، باعتماده للمقترحات التي قدمها في تموز/يوليه ١٩٩٤، قد ألزم بالتبعية المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي. وأنا أشاطر تماما الرأي القائل بضرورة اعتماد نهج من ذلك القبيل. ولا يمكن أن يتصور المرء أنه يمكن إصلاح الدمار المروع الذي حل بهايتي طيلة عقود من التعسف والفساد والعنف وإساءة معاملة السكان، وما نتج عن ذلك من فقدان العديد من الأشخاص من أفضل مواطني البلد، خلال الفترة القصيرة لبعثة حفظ سلام.

٢٦ - ومن الثابت جدا أن النمو الاقتصادي وتقاسم منفعه يمثلان عاملا رئيسيا للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وأنا على ثقة من أنه إذا ما توفر الاطار الصحيح للسياسات، والدعم الدولي الضروري، فإن شعب هايتي الخلاق الموهوب الكدود سينجح في النهاية في أن يصنع لنفسه مجتمعا مزدهرا وعادلا. إلا أن من الواضح أنه لتحقيق ذلك، يتعين على السكان من جميع القطاعات أن يتحدوا حول مشروع وطني واضح الأهداف وأن يشتركوا في تحقيقه عن طريق الجهود الدؤوبة التي ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بدعمها على الأمد الطويل. ولذلك آمل أن تساعد العملية التي يشترك فيها حاليا بعض الهايتيين من أجل وضع استراتيجية للسنوات الـ ١٥ القادمة، على خلق توافق للآراء يشكل الأساس لجهودنا المشتركة من أجل إعادة بناء البلد. وفي الأثناء، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على زيادة قدرة هايتي على الاستيعاب والمساعدة، إلى جانب البعثة، في الجهود المبذولة لاصلاح النظام القضائي.

٢٧ - ومن الواضح أن الأمن وسيادة القانون شرطان أساسيان لأية استثمارات خاصة ولتحقيق الازدهار. وكما يرد وصف ذلك في هذا التقرير فإنه يجري إحراز تقدم نحو خلق قوة شرطة فعالة مطيعة للقانون، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة أن تصبح جاهزة تماما للعمل. ويجري حاليا اتخاذ ترتيبات لكي ينقل الصندوق الاستثماري الذي أنشئ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) إلى البرنامج الإنمائي للمساعدة على إنشاء قوة شرطة مناسبة. ويمول هذا الصندوق برنامج المساعدة التقنية (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) وتأهيل مفوضيات الشرطة في كافة أنحاء البلد. وفي ٤ شباط/فبراير، وجهت نداء إلى بعض الدول

الأعضاء لكي تفكر جدياً في إمكانية التبرع لذلك الصندوق. بيد أنه لم ترد حتى الآن أية تبرعات. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أكرر ندائي لجميع الدول الأعضاء لدعم هذه الأداة القيمة لتعزيز حكم القانون في هايتي.

٢٨ - ويرتبط احراز التقدم المستمر في التطوير المؤسسي للشرطة باصلاح النظام القضائي الذي يعرقه حالياً عدم وجود استراتيجية تتفق حولها الآراء. وقد بعث إنشاء لجنة الاصلاح القضائي على الأمل في أنه سيوضع قريباً إطار متماسك للإصلاح. والاتفاق الواسع النطاق على هذا الإطار من شأنه أن يكفل أن المساعدة الدولية في مجال العدالة، التي ينبغي أن تظل أولوية رئيسية، ستكون فعالة تماماً. وأغتنم هذه الفرصة لكي أقر ببرامج المساعدة الهامة التي تقدمها فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في هذا القطاع. وستكون هناك حاجة في السنوات القادمة إلى جهودها المستمرة وإلى جهود البعثة ومنظومة الأمم المتحدة. وقد تكون هناك على الأمد الطويل حاجة إلى الدعم التقني، على الصعيد المركزي والإقليمي.

٢٩ - وقد ذكر الرئيس بريفال، وهو يشير في رسالته المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة إلى سلفي (S/1996/956، المرفق)، إلى أن مساعدة المجتمع الدولي للحكومة الهايتية ستظل ضرورية بعد يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وأن الأمر سوف يتطلب بين ٨ أشهر و ١٢ شهراً لكي تصبح الشرطة الوطنية الهايتية قادرة على تأمين بيئة آمنة ومستقرة. ويتضح من هذا التقرير أنه يمكن للبعثة أن تقدم مساهمة أخرى في تحقيق هذا الغرض وتحقيق الهدف المحدد في الفقرة ١ من القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦) التي تؤكد ما تتسم به إقامة قوة شرطة وطنية محترفة ذات حجم كاف وهيكل مناسب ومكتفية ذاتياً وتعمل بكامل طاقاتها وقادرة على الاضطلاع بكامل مهام الشرطة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي في هايتي. لذلك، ومع وضع الفقرة ٢ من ذلك القرار في الاعتبار، وبالاستناد إلى المشاورات التي يواصل ممثلي الخاص إجراءها مع السلطات الهايتية وإلى آراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي"، فقد خلصت إلى أنه ينبغي، من أجل كفالة استمرار التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية، تمديد ولاية البعثة للمرة الأخيرة إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٣٠ - وكما هو مطلوب في الفقرة ٢ من القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦)، فقد نظرت مرة أخرى بكل تدقيق في إمكانية إجراء المزيد من التخفيضات في قوام البعثة. إلا أن ممثلي الخاص وجميع المراقبين يتفقون على أن الحالة في هايتي، في هذا الوقت الذي يتسم بتجدد العنف وتصاعد التوتر السياسي والاجتماعي، أكثر تقلباً مما كانت عليه منذ أربعة أشهر، عندما كان القوام المأذون به للبعثة يعتبر حداً أدنى. وقد تؤدي العملية الانتخابية الجارية، التي يفترض أنها ستستكمل في ٢٥ أيار/مايو، والإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، الذي يرجح أن يتم في حزيران/يونيه، إلى المزيد من التوترات. وحيث أنه لا يتوقع أن يسجل الاقتصاد تحسناً ملموساً قبل الجزء الأخير من السنة وأن من غير المحتمل أن تلبى الطلبات الشعبية الداعية إلى إيجاد الوظائف وتخفيض الأسعار في سياق يتسم ببطء النمو، ينبغي عدم استبعاد حدوث اضطرابات. وستحتاج الشرطة الوطنية الهايتية، لمواجهة التحديات الجديدة، استمرار المساعدة لكي تتمكن من حفظ النظام العام في الوقت الذي تواصل فيه تطورها الذاتي. ومن المأمول أن تتحسن الحالة في النصف الثاني

من عام ١٩٩٧، مما يتيح الانسحاب السلس للبعثة. إلا أن من الضروري، لتحقيق ذلك، أن يحافظ على الاستقرار حتى نهاية تموز/يوليه وألا تعرقل المشاغل الأمنية التقدم الاقتصادي.

٣١ - وبالنظر الى ما ورد أعلاه وإدراكا مني للحاجة الى تفادي أي إجراء قد يعرض للخطر التقدم الهام الذي أحرزته هايتي حتى الآن بمساعدة المجتمع الدولي، فإنني أوصي بقوة بالحفاظ على القوام الحالي للبعثة حتى انتهاء ولايتها. وكما تبين ذلك مرارا وتكرارا أثناء الأحداث من قبيل حرب العصابات الأخيرة في حي "سيتي سوليبي" (مدينة الشمس)، فإن تواجد كل من الوحدة العسكرية والشرطة المدنية حاسم لنجاح عمليات البعثة. ومن شأن أي تخفيض في قوام البعثة أن يقوض قدراتها العملية والتدريبية وأن يعرض اضطلاعها بولايتها للخطر. وينبغي أن تستمر البعثة في تقديم دعمها الكامل الى حكومة هايتي من أجل تعجيل وتعزيز التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية وحفظ الأمن والاستقرار. بيد أنني سوف أكفل مرة أخرى أن تبقى عملية البعثة قيد الاستعراض المستمر من أجل إتمام المهام المتبقية بأقل تكلفة بالنسبة للدول الأعضاء.

٣٢ - وقد طلب مني مجلس الأمن في قراره ١٠٨٦ (١٩٩٦) أن أضمّن هذا التقرير توصيات بشأن طبيعة الوجود الدولي اللاحق في هايتي. وبالنظر الى الشكوك القائمة حاليا في البلد، وإثر مشاورات مع السلطات الهايتية والأصدقاء فإن من السابق لأوانه حسب رأيي المبني على الدراسة تقديم توصيات محددة في الوقت الحاضر. إلا أنني أعتزم أن أقدم في حزيران/يونيه تقريرا آخر أقترح فيه ترتيبات مفصلة للمساعدة الدولية بعد نهاية البعثة. ويتضح من هذا التقرير أن الشرطة الوطنية الهايتية ستظل في حاجة الى قدر كبير من الدعم في المستقبل خلال فترة لا بأس بها. وسيستند نطاق وشكل الوجود الدولي في هايتي بعد انسحاب البعثة بالضرورة الى النظر الدقيق في عوامل من قبيل درجة تحويل الشرطة الوطنية الهايتية الى قوة محترفة، والحالة الأمنية من حيث اتصالها بقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاضطلاع بولايتها؛ وحالة الاقتصاد الهايتي؛ والتزام الحكومة بتشجيع المصالحة الوطنية؛ والدعم السياسي المحلي لاستمرار الوجود الدولي؛ فضلا عن القيود المالية وغيرها من القيود التي تواجهها الأمم المتحدة.

٣٣ - وأود، في ختام هذا التقرير، أن أثني على ممثلي الخاص وعلى قادة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، وكذلك على موظفي البعثة الدوليين والمحليين، لما يقومون به من جهد متميز لدعم الديمقراطية في هايتي.

المرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة
الأمم المتحدة للدعم في هايتي في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧

عنصر الشرطة المدنية	العنصر العسكري			الجنسية
	ممول من التبرعات	المقر	العمليات	
-	٥٠٠	١٩	٢٥	باكستان
٧	-	-	-	توغو
١٥	-	-	-	الجزائر
٧١	-	-	-	فرنسا
٩٩	٣٠٠	٣٤	٤٢٢	كندا
٣٨	-	-	-	مالي
١	-	-	-	الهند
٣١	-	-	-	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٦٢	٨٠٠	٥٣	٤٤٧	المجموع
٢٦٢	٨٠٠	٥٠٠		المجموع الكلي
